

الإجابة النموذجية لاختبار مقياس تمويل التنمية في الاقتصاد الإسلامي

الموضوع الأول: صحيح وخطأ (6 ن)

الإجابة بصحيح أو خطأ مع تصحيح الخطأ:

- 1- يتميز النموذج التنموي الإسلامي بالاستقلالية أي ضرورة فصل الاقتصاد المالي عن الاقتصاد الحقيقي.
خطأ (0.5 ن) التصحيح: يتميز النموذج التنموي الإسلامي بالاستقلالية أي ن العملية التنموية في الإسلام يجب أن تكون نابعة من خصائص ومميزات تلك الأمة وليست مستعارة أو مستوردة. (0.5 ن)
- 2- يتميز النموذج التنموي الإسلامي بالشمولية أي أن تكون العملية التنموية شاملة لجميع القطاعات الاقتصادية.
خطأ (0.5 ن) التصحيح: يتميز النموذج التنموي الإسلامي بالشمولية أي مراعاة قدرات الإنسان وإمكانياته المختلفة ماديا ومعنويا. (0.5 ن)
- 3- يتميز النموذج التنموي الإسلامي باعتماد مقاصد التغيير الإيجابي كالأستثمار المباح ومحاربة ممارسات التغيير السلبي كالغش.
صحيح (1 ن)
- 4- يعلب التمويل الإسلامي دورا بارزا في تحقيق التنمية عبر تشجيع السلوك الإيجابي من خلال صيغة أساسية هي المرابحة.
خطأ (0.5 ن) التصحيح: يعلب التمويل الإسلامي دورا بارزا في تحقيق التنمية عبر تشجيع السلوك الإيجابي من خلال صيغة أساسية هي المشاركة. (0.5 ن)
- 5- يعد مبدأ التيسير حل إسلاميا فعّالا لنظام إعادة جدولة الديون الذي فاقم من تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.
صحيح (1 ن)
- 6- اعتمد البنك الوطني الجزائري (BNA) مدخلا واحدا للتحويل نحو العمل المصرفي الإسلامي وهو مدخل النوافذ الإسلامية.
خطأ (0.5 ن) التصحيح: في بداية تحوله نحو العمل الإسلامي سنة 2020 طبق بنك (BNA) مدخل النوافذ الإسلامية فقط، لكن ابتداءً من سنة 2021 اعتمد بنك (BNA) مدخلا آخر وهو مدخل الفروع الإسلامية بالكامل إلى جانب مدخل النوافذ الإسلامية. (0.5 ن)

الموضوع الثاني: الأسئلة المباشرة (6 ن)

- 1- تعمل البنوك الإسلامية على تحقيق التنمية من خلال توزيع الموارد على أسس الكفاءة الاقتصادية. وَصَح ذلك؟ (2 ن)
التوضيح: إن النظام التنموي في الإسلام يضع سلم الأولويات حيث ينتقل من الضروري إلى التحسيني حتى يصل بحياة المجتمع إلى أعلى مستوياتها، فهو لا يعتمد على الملاءة المالية لأصحاب المشروعات الاستثمارية وإنما يعتمد أساسا على جدوى المشروع الاقتصادي والثقة في جدية صاحبه وخبرته. (1 ن)
ومن هنا فإن البنوك الإسلامية لا تفتح بابا جديدا للخروج من مأزق توزيع الموارد التمويلية المتاحة على أصحاب الملاءة المالية فقط، فهي تفتح الطريق أمام توزيع أفضل للدخل القومي، وهذا أمر في غاية الأهمية لعدالة التنمية الاقتصادية. (1 ن)
- 2- إستنتاجات شكل هيكل منتجات التمويل الإسلامي في النظام البنكي الجزائري لسنة 2023: (2 ن)
عند التدقيق في قائمة منتجات التمويل الإسلامي الأكثر استخداما من طرف البنوك الجزائرية نجد أنها تركز على صيغ المعاوضات أي الهامش الربحي (السلم، المرابحة والإجارة) وهذا ما يدل على أن تطبيق الصيرفة الإسلامية في الجزائر الهدف الأساسي منه هو تعظيم الربح، حيث نلاحظ غياب المنتجات الإسلامية الأخرى الأنفع للاقتصاد كالمشاركة والمضاربة وغيرها، هذا من جهة. (1 ن)
من جهة أخرى فإن غياب المنتجات الإسلامية الأخرى يعود نتيجة لغياب الغطاء القانوني المنظم لها كصيغ المزارعة والمغارسة والمساقاة، أو لعدم الدراية الكافية والخبرة في تقديم وإدارة هذه المنتجات. (1 ن)
- 3- كيفية مساهمة التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر: (2 ن)
يمكن أن يساهم التمويل الإسلامي في دعم المؤسسات الناشئة في الجزائر من خلال عدة صيغ خصوصا المشاركة والمضاربة، فكما نعلم جميعا يوجد الكثير من الشباب في الجزائر وخصوصا من خريجي الجامعات والذين لديهم أفكار ابتكارية جيدة، إلا أنهم

يصطدمون بعائق التمويل. وهنا يمكن أن تساهم صيغتي المشاركة والمضاربة مثلا في حل هذا المشكل كونها يمكن أن توفر التمويل الكافي وبالتالي المساهمة في إنجاح هذا النهج الجديد في الجزائر. (مرحلة بداية المشروع) (1 ن)
 أما بقية صيغ التمويل الإسلامي الأخرى كالأستصناع والمرابحة وغيرها فتنفع الشركات الناشئة أثناء المشروع والتوسع فيه وضمان استدامته ونجاح المؤسسة الناشئة. (مرحلة سير وتطور المشروع) (1 ن)

الموضوع الثالث: الملف التطبيقي (8 ن)

1- توزيع حصيلة زكاة المال في فترة الدراسة: (2.5 ن)
 نعلم أن:

الجدول (1) : طريقة توزيع مداخل زكاة المال وفقا لوزارة الشؤون الدينية والأوقاف الجزائرية (1 ن)

المدخيل أكبر من 5000000 دج	المدخيل أقل من 5000000 دج	
50%	87.50%	تمويل الإستهلاك (الفقراء والمساكين)
37.50%	-	تمويل الإستثمار (قروض حسنة أي قروض بدون أسعار فائدة)
12.5% (6% تكاليف اللجنة القاعدية، 4.5% تكاليف اللجنة الولائية، 2% تكاليف الصندوق الوطني للزكاة)	12.5% (6% تكاليف اللجنة القاعدية، 4.5% تكاليف اللجنة الولائية، 2% تكاليف الصندوق الوطني للزكاة)	مصاريف صندوق الزكاة
2019-2015		
87.5%	87.5%	تمويل الإستهلاك (الفقراء والمساكين)
12.5%	12.5%	مصاريف صندوق الزكاة
2020 (جائحة كورونا) – إلى اليوم		
100%	100%	تمويل الإستهلاك (الفقراء والمساكين)

نطبق ذلك عدديا: (1.5 ن)

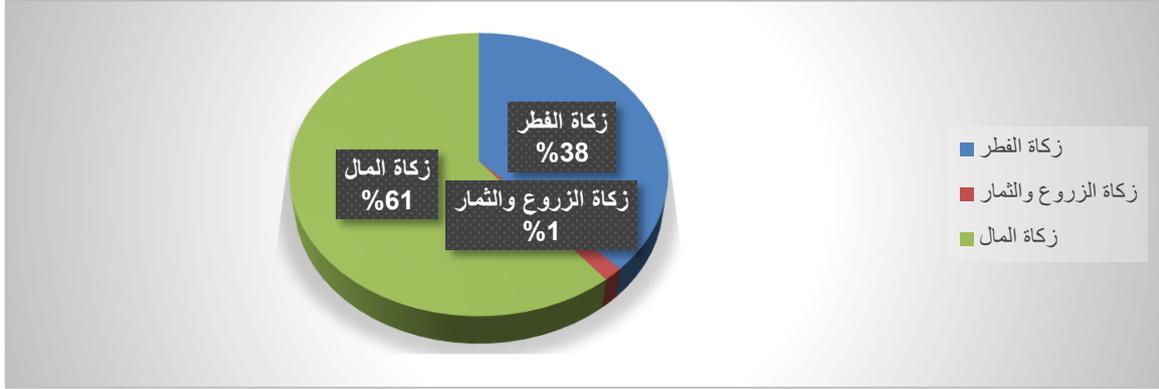
مبلغ زكاة المال	إجمالي زكاة المال	تمويل الإستهلاك	تمويل الإستثمار	مصاريف صندوق الزكاة
2012	35.655.249	17827624,5	13370718,375	4456906,125
2014	50.303.868	25151934	18863950,5	6287983,5
2016	30.051.107	26294718,625	-	3756388,375
2018	30.520.447	26705391,125	-	3815055,875
2020	19.841.350	19.841.350	-	-
2022	17.590.381	17.590.381	-	-

2- تحديد مقدار الزكاة لكل حالة من الحالات السابقة الذكر: (3 ن)

الحالة	مقدار النصاب	مقدار الزكاة	توضيح طريقة الحساب
78 رأسا من الإبل	5 رؤوس	2 بنتا لبون (أي ناقتان دخلتا في السنة الثالثة من عمرهما).	الفترة من 76 إلى 90 رأسا من الإبل.
25 رأسا من الأبقار	30 رأسا.	لا زكاة فيها.	لأنها لم تصل النصاب أصلا.
980 كغ من الدراق مسقي بألة	612 كغ	49 كغ	980 × 5% لأنه مسقي بألة

3000 غرام من الذهب	85 غرام	45 غرام	3000 غرام – 1200 غرام (لا زكاة في ذهب الزينة) = 1800 غرام $\times 2.5\%$
17000000 دج	قيمة 85 غرام من الذهب	425000 دج	$17000000 \times 2.5\%$
5600 يورو	قيمة 85 غرام من الذهب	19600 دج	$5600 \times 140 = 784000$ دج $\times 2.5\%$

3- في شكل من اعدادك وضح الأصناف الرئيسية الثلاثة لمداخيل صندوق الزكاة بولاية عنابة مع التعليل؟ (1 ن)
الشكل (2) : مداخيل صندوق الزكاة لولاية عنابة حسب نوعها خلال الفترة 2004-2022 (0.5 ن)



المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على وثائق داخلية خاصة بمديرية الشؤون الدينية والأوقاف بولاية عنابة.

ومن الشكل (2) يتضح أن زكاة المال تمثل النصيب الأكبر من حصيلة مداخيل صندوق الزكاة وذلك بنسبة 61%، تليها زكاة الفطر بنسبة 38%، ويمكن ارجاع هذا التفوق نظرا لأن مقدار زكاة المال المفروضة على الفئة المزكية (الميسورة الحال عادة) أكبر بكثير من مقدار زكاة الفطر المفروضة على كل مسلم والتي عادة ما تكون بمقدار قوت يوم واحد، وأخير جاءت زكاة الزروع والثمار بنسبة قليلة جدا تقدر بـ 1% ويمكن إرجاع ذلك إلا طبيعة ولاية عنابة التي تعد من الولايات التجارية الصناعية والسياحية وليست من الولايات ذات الطابع الفلاحي التي تتركز في الهضاب العليا والجنوب. (0.5 ن)

4- استنتاج أبرز التحديات التي تواجه تجربة الصندوق الوطني للزكاة بشكل عام: (1.5 ن)

- ضعف حصيلة صناديق الزكاة على مستوى الولايات مقارنة بما هو مفروض جمعه على المستوى الوطني، إذ نلاحظ أن جل المزكين في الجزائر يخرجون الزكاة خارج إطار هذه الصناديق. (0.25 ن)
- عدم تنوع موارد صناديق الزكاة التي تضم ثلاثة أصناف فقط (زكاة المال، زكاة الفطر، زكاة الزروع والثمار) في حين أن بقية الأصناف الأخرى كزكاة المعادن النفيسة، الأسهم والسندات، العقارات، العملات الأجنبية،... الخ، غير مأخوذة بعين الاعتبار. (0.25 ن)
- ضعف الرقابة على صناديق الزكاة عبر المساجد. (0.25 ن)
- ارتفاع تكلفة الرسوم المستحقة على الحوالات البريدية عند دفع وتوزيع وسحب أموال الزكاة. (0.25 ن)
- ضعف رقمنة عملية جمع الزكاة وصرفها على مختلف المستويات القاعدية والولائية والوطنية. (0.25 ن)
- ضعف دعم ومرافقة الشباب المستفيدين من موارد صناديق الزكاة في إطار إنشاء مؤسساتهم المصغرة، الأمر الذي نتج عنه فشل برنامج القرض الحسن المسطر من قبل وزارة الشؤون الدينية والأوقاف. (0.25 ن)